

Distr.: General  
12 June 2015  
Arabic  
Original: Russian

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة السادسة المستأنفة

سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	..... ثانياً - خلاصة وافية
٢	..... كازاخستان



## ثانياً - خلاصة وافية

## كازاخستان

## ١ - مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لكازاخستان في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

صدقت كازاخستان على الاتفاقية بموجب القانون رقم 31-IV المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية). وأودعت كازاخستان صكاً تصديقها على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وبمقتضى المادة ٤ من دستور جمهورية كازاخستان، تشكل المبادئ والقواعد المعترف بها عالمياً في القانون الدولي والاتفاقيات الدولية المصدق عليها والسارية جزءاً من النظام القانوني الخاص بكازاخستان وتجبُ أيَّ أحكام مخالفة في التشريعات الوطنية.

وتشمل التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد الدستور، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الجرائم الإدارية (أثناء عملية الاستعراض اعتمدت كازاخستان صيغاً جديدة من القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الجرائم الإدارية؛ وقد أخذت الصيغ السابقة والحالية لهذه الصكوك بعين الاعتبار لدى إعداد وثائق الاستعراض النهائية)، والقانون المدني، والتشريعات المتخصصة، ومنها قانون مكافحة الفساد (١٩٩٨)، وقانون مكافحة تفتين (غسل) العائدات الإجرامية وتمويل الإرهاب (٢٠٠٩)، وقانون الخدمة العمومية (١٩٩٩)، وقانون مكتب المدعي العام (١٩٩٥)، وقانون دائرة إنفاذ القانون (٢٠١١)، وقانون عمليات الشرطة (١٩٩٤)، والمرسوم الصادر عن رئيس كازاخستان بشأن مسائل معينة تتعلق بالوكالة الوطنية للخدمة المدنية وشؤون مكافحة الفساد وتعديل بعض المراسيم الصادرة عن رئيس كازاخستان (٢٠١٤)، وقانون تعديل بعض تشريعات كازاخستان وتكميلها بشأن مسائل تتعلق بمواصلة تعزيز نظام الإدارة العمومية (٢٠١٤).

واعتمدت كازاخستان البرنامج القطاعي لمكافحة الفساد في كازاخستان للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ (القرار رقم ٣٠٨ الصادر عن حكومة كازاخستان في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١) واستراتيجية مكافحة الفساد في كازاخستان للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥ (المرسوم الرئاسي رقم ٩٨٦ المؤرخ ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

ويتضمن الإطار المؤسسي للبلد الخاص بالحد من الفساد ومكافحته وكالات وهيئات مكلفة بوظائف تتعلق بمكافحة الفساد، وهي اللجنة الرئاسية المعنية بمكافحة الفساد، والوكالة الوطنية

للخدمة المدنية وشؤون مكافحة الفساد، ومكتب المدعي العام، ووزارة الداخلية، ولجنة الأمن الوطني، ولجنة المراقبة المالية، ولجنة إيرادات الدولة التابعة لوزارة المالية، وبعض الوحدات التابعة لأجهزة الأمن الداخلي في السلطات التنفيذية المركزية وسلطات إنفاذ القانون. وينظم القسم ١٢ من قانون الإجراءات الجنائية التعاون الدولي في مجال إجراءات تسليم المجرمين والدعاوى الجنائية في كازاخستان.

## ٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

### ٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و١٦ و١٨ و٢١)

كان رشو الموظفين العموميين مجرماً وقت إجراء الاستعراض بموجب المادة ٣١٢ من القانون الجنائي السابق (والمُشار إليه فيما بعد بالقانون الجنائي لعام ١٩٩٧). ولم يكن إعطاء مزية لشخصية طبيعية أو اعتبارية (من غير الموظفين) مجرماً.

وجُرِّم إعطاء الرشاوى عن طريق وسيط في الجزء ١ من المادة ٣١٢ من القانون الجنائي لعام ١٩٩٧. وقد عولج هذا الخلل في القانون الجنائي الجديد الساري منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بصيغته المعدلة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ (N 1226-v)، وجُرِّم الرشو عن طريق وسيط في كل أركان الفعل المجرَّم في المادة ٣٦٧ من القانون الجنائي.

ولا يُجرَّم الوعد بالرشاوى وعرضها بمقتضى القانون الجنائي. وأشار ممثلو كازاخستان إلى أن المادة ٢٤ من القانون الجنائي لعام ١٩٩٧ تنص على هذه الأركان. ومن ثم، يمكن اعتبار عرض الرشوة (دون استلزام وجود اتفاق مع مستفيد محتمل من الرشوة) تحضيراً لفعل مجرَّم، كما يمكن اعتبار الوعد بالرشوة (مع استلزام وجود اتفاق من هذا القبيل) شروعاً في ارتكاب جريمة. ولا يترتب على التحضير للأركان الرئيسية للرشو (المادة ٣١٢ (١) و(٢) من القانون الجنائي لعام ١٩٩٧)، أي عرض الرشوة، مسؤولية جنائية. وقد ظلت الأركان المذكورة أعلاه دون تغيير في القانون الجنائي الحالي.

وجُرِّم الارتشاء، المباشر أو غير المباشر، بما في ذلك لصالح طرف ثالث، بمقتضى المادة ٣١١ من القانون الجنائي لعام ١٩٩٧. ولا يترتب على التحضير لأركان منفصلة من الارتشاء مسؤولية جنائية، وقد ظل هذا الأمر دون تغيير في القانون الجنائي الحالي (المادة ٣٦٦). ولا يُجرَّم الابتزاز بالمعنى المقصود في المادة ١٥ (ب) من الاتفاقية، أي التماس الرشاوى غير

المشروع، بمقتضى القانون الجنائي الحالي. وهذا الركن مشمول جزئياً في التحضير لفعل مجرم والشروع في ارتكاب فعل مجرم.

وتتضمن الصيغ الجديدة للمواد المتعلقة بالرشو نظام غرامات تُحتسب بمضاعفات مَبْلَغ الرشوة، مما يتيح نهجاً مرناً ومنتزناً بشأن عقوبات على الرشو وجزاءات أشد صرامة بكثير.

وبموجب القرارات التنظيمية رقم ٩ لعام ١٩٩٥ ورقم ١٨ لعام ٢٠٠١ الصادرين عن المحكمة العليا في كازاخستان، يمكن أن تشمل الرشاوى أموالاً وأوراقاً مالية وأصولاً مادية وخدمات ذات صلة بالملكية تُقدم مجاناً وإن كانت تخضع عادة للدفع وامتيازات متعلقة بالملكية. ولا تُعتبر المزايا غير المرتبطة بالملكية رشاوى.

ويتضمن القانون الجنائي لعام ١٩٩٧ وصفاً لوظائف الموظفين في ملاحظة بشأن المادة ٣٠٧. وتنص المادة ٣ من القانون الجنائي الجديد على تعريف بشأن الموظفين العموميين، ومنهم الأشخاص المخولون بأداء وظائف عمومية أو الأشخاص المكافئون لهم، والموظفون الذين يتولون مناصب ذات مسؤولية عمومية. غير أن هذه القائمة لا تشمل صراحةً أي شخص آخر يؤدي وظيفة عمومية، بما في ذلك لصالح جهاز عمومي أو منشأة عمومية، أو يقدم خدمة عمومية على النحو المنصوص عليه في المادة ٢ من الاتفاقية.

ويشمل النص الأساسي للمادتين ٣٦٦ و٣٦٧ من القانون الجنائي الحالي موظفي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، الذين أُشير إليهم في النقطة ٤ من الملاحظات على المادة ٣١١ من القانون الجنائي لعام ١٩٩٧. ومعنى عبارة "الموظفون الأجانب" غير واضح في القانون الجنائي.

وجرم الرشو في القطاع الخاص بموجب المادة ٢٣١ من القانون الجنائي لعام ١٩٩٧. ولاحظ الخبراء الذين أجروا الاستعراض أن هذه المادة لا تجرم إلا الرشو المتصل بأفراد يؤدون وظائف إدارية أو تنظيمية. ولم تتغير هذه الأركان في الصيغة الحالية للقانون الجنائي (المادة ٢٥٣ بشأن الرشو التجاري).

ولا تتضمن تشريعات كازاخستان حكماً يجرّم المتاجرة بالنفوذ. وتخضع المسؤولية لمختلف مواد القانون الجنائي لعام ١٩٩٧ (المادتان ٣٠٧ و٣١١ وغيرهما). ويُستخدم النهج عينه في القانون الجنائي الجديد (المادتان ٣٦١ و٣٦٦ وغيرهما).

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و٢٤)

جرم تقنين (غسل) العائدات الإجرامية في المادة ١٩٣ من القانون الجنائي لعام ١٩٩٧. وأشار الخبراء الذين أجروا الاستعراض إلى غياب الأركان التالية من المادة ٢٣ من الاتفاقية:

إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها [...] أو الحقوق المتعلقة بملكيتها (المادة ٢٣ (١) (أ) '٢' من الاتفاقية)؛ واكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم [...] بألها عائدات إجرامية (المادة ٢٣ (١) (ب) '١' من الاتفاقية).

واقترح الخبراء النظر في إمكانية تعديل تعريف تقنين العائدات الإجرامية (على وجه التحديد بالنص على أن الإبدال والإحالة (المادة ٢٣ (١) (أ) '١' من الاتفاقية) شكلان من أشكال تقنين العائدات الإجرامية). وترد معظم هذه الأركان في القانون الجنائي الحالي (المادة ٢١٨).

وتُجرّم الأركان المنصوص عليها في المادة ٢٣ (١) (ب) '٢' من الاتفاقية بمقتضى الأحكام المتصلة بالتواطؤ (المادتان ٢٧ و ٢٨ من القانون الجنائي) والإعداد والشروع (المادة ٢٤ من القانون الجنائي).

وتُعتبر الجرائم الإدارية والجنائية في كازاخستان، ومن ضمنها جرائم الفساد، جرائم أصلية لأغراض غسل الأموال.

ولا تستلزم تشريعات كازاخستان عدم إمكانية نسب الأفعال المجرّمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ (١) إلى أشخاص ارتكبوا الجريمة الأصلية.

ويجرّم الإخفاء (المادة ٢٤ من الاتفاقية) جزئياً بموجب المادة ١٩٦ من القانون الجنائي (المادة ١٨٣ من القانون الجنائي السابق). وبالإضافة إلى ذلك، يُعدُّ شريكاً في الجريمة كل مَنْ يُعطي تعهداً مسبقاً بإخفاء مجرم، أو إخفاء الوسائل أو الأدوات المستخدمة لارتكاب جريمة أو الأدلة المتعلقة بجريمة أو الأشياء المكتسبة بسبل إجرامية، أو يُعطي تعهداً مسبقاً بالحصول على هذه الأشياء أو بيعها (المادة ٢٨ من القانون الجنائي).

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢)

تنص المادة ١٨٩ من القانون الجنائي (المادة ١٧٦ من القانون الجنائي السابق) على أن كل شخص يبذّر أو يختلس ممتلكات الغير الموكلة إليه، في القطاعين العام والخاص، يقع تحت طائلة المساءلة. ويعتبر ارتكاب هذه الجرائم من جانب موظفين عموميين ظرفاً مشدداً للعقوبة. ولا يُجرّم تسريب الممتلكات على نحو واضح في المادة ١٨٩ من القانون الجنائي.

وتتصدى المادة ٣٦١ من القانون الجنائي لإساءة استغلال المناصب الرسمية.

وقد نظرت كازاخستان في إمكانية تجريم الإثراء غير المشروع. واعتُبر إدراج المسؤولية عن الإثراء غير المشروع أمراً أساسياً للمستقبل في استراتيجية كازاخستان لمكافحة الفساد. وأدرجت جريمة الإثراء غير المشروع في مشروع قانون بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد (سيُعرض على البرلمان في نهاية عام ٢٠١٥).

#### إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

يشمل القانون الجنائي جزئياً المادة ٢٥ (أ) من الاتفاقية.

وتنشئ المادة ٤١٥ من القانون الجنائي (المادة ٣٤٧ من القانون الجنائي السابق) مسؤولية عن إكراه مشتبه به أو متهم أو ضحية أو شاهد على إعطاء دليل، أو منع شخص من إعطاء دليل طوعاً أو من الإدلاء ببيان بشأن جريمة ارتُكبت، أو إكراه شخص على رفض إعطاء دليل، أو إكراه خبير على إبداء رأي باستخدام تهديدات أو ابتزاز أو إجراءات أخرى غير مشروعة، ويقتصر الأشخاص المحتمل تحميلهم المسؤولية على المدعين العامين أو الأشخاص الذين يجرون التحقيقات السابقة للمحاكمة (كان الأشخاص المحتمل تحميلهم المسؤولية في القانون الجنائي السابق يقتصر على المحققين أو الأشخاص الذين يجرون الاستجوابات).

وتنشئ المادة ٤٢٢ من القانون الجنائي (المادة ٣٥٤ من القانون الجنائي السابق) مسؤولية عن الرشوة وإكراه شخص على الإدلاء بشهادة زور أو عدم الإدلاء بشهادة، عن طريق الابتزاز أو التهديد بالقتل أو التسبب بإصابة صحية أو تدمير ملكية لذلك الشخص أو أقربائه. ولكن لا يُجرّم الوعد بمزلة غير مستحقة وعرضها للتحريض على الإدلاء بشهادة زور أو التدخل في الإدلاء بشهادة أو تقديم أدلة.

وتشمل المواد ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ من القانون الجنائي (المواد ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ من القانون الجنائي لعام ١٩٩٧) المادة ٢٥ (ب) من الاتفاقية.

#### مسؤوليات الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

تخضع المسؤولية المدنية والقانونية للشخصيات الاعتبارية عن الفساد للأحكام العامة للقانون الجنائي.

وتنشئ المادة ٦٧٨ من قانون الجرائم الإدارية (المادة ٥٣٤ من قانون الجرائم الإدارية السابق) مسؤولية إدارية عن إعطاء شخصيات اعتبارية لأشخاص مخولين بأداء وظائف عمومية، أو أشخاص مكافئين لهم، أجوراً مادية غير مشروعة أو هدايا أو منافع أو خدمات، شريطة ألا تتضمن هذه الأعمال أيّ سمة من سمات عمل يُعاقب عليه جنائياً.

وأشير في استراتيجية مكافحة الفساد إلى ضرورة النص على المسؤولية الإدارية للشخصيات الاعتبارية عن جرائم فساد. وتُعتبر المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية أمراً غير مناسب بسبب عدم امتثالها لمبدأ المسؤولية الفردية عن الأخطاء.

وقد شرحت كازاخستان أن فرض جزاءات على شخصية اعتبارية بسبب ارتكاب جرائم فساد لا يعني شخصاً طبيعياً مذنباً من المسؤولية، والعكس بالعكس.

#### المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تتضمن المشاركة في جريمة كمرتكب أو منظم أو مساعد أو محرّض عناصر من التواطؤ في جريمة (المادتان ٢٧ و ٢٨ من القانون الجنائي).

ويرد تعريف "الشروع" في المادة ٢٤ من القانون الجنائي. وتترتب مسؤولية جنائية على الشروع في ارتكاب جريمة متوسطة الخطورة أو جريمة خطيرة أو خطيرة بشكل خاص، وكذلك على الشروع في ارتكاب جريمة إرهابية. وتُقسّم الجرائم إلى فئات تبعاً للعقوبة القصوى المفروضة على ارتكاب الجريمة. وهكذا، تشكل الأفعال المجرّمة التي لا تتجاوز عقوبتها السجن لمدة عامين جرماً بسيطاً. وتبلغ عتبة عقوبة ارتكاب الأفعال المجرّمة المتوسطة الخطورة السجن خمسة أعوام، وتبلغ عتبة عقوبة ارتكاب الأفعال المجرّمة الخطيرة السجن اثني عشر عاماً، بينما تتجاوز اثني عشر عاماً من السجن للجرائم الخطيرة بشكل خاص. وتتعلق معظم الأركان الأساسية للجرائم التي تُطبق عليها أحكام الاتفاقية بجرائم متوسطة الخطورة.

وقد جرّمت كازاخستان أيضاً الإعداد لارتكاب فعل إجرامي (المادة ٢٤ من القانون الجنائي). وتترتب مسؤولية جنائية على الإعداد لجريمة خطيرة أو خطيرة بشكل خاص، وكذلك على الإعداد لجرائم إرهابية.

#### الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

وفقاً للدستور وقانون الإجراءات الجنائية، يتمتع رئيس كازاخستان وأعضاء البرلمان (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) والقضاة والمدعي العام بالحصانة.

ويجوز عزل الرئيس من منصبه في حال الخيانة. ويُتخذ قرار توجيه تهمة والتحقيق من جانب أغلبية مجموع أعضاء مجلس النواب بناء على مبادرة مما لا يقل عن ثلث الأعضاء. وينظم مجلس الشيوخ التحقيقات. وتُحال النتائج بأغلبية تصويت مجموع أعضاء مجلس الشيوخ إلى

جلسة مشتركة للمجلسين. ويُتخذ قرار نهائي بأغلبية لا تقل عن ثلاثة أرباع مجموع عدد أعضاء كل مجلس من المجلسين، وذلك رهناً باستنتاجات المحكمة العليا والمجلس الدستوري.

ولا يجوز إلقاء القبض على أعضاء البرلمان ورئيس المجلس الدستوري وأعضائه والقضاة والمدعي العام أو احتجازهم أو محاكمتهم دون موافقة مجلسي البرلمان أو الرئيس أو مجلس الشيوخ، باستثناء في حالات الاحتجاز في مسرح الفعل المجرّم أو الجرائم الخطيرة أو الجرائم الخطيرة بشكل خاص (المواد ٥٤٧ و ٥٤٩ و ٥٥١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتان ٤٩٦-٤٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية السابق).

وقدّمت سلطات البلد أمثلة على رفع الحصانة.

وتنص المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على وقف المشتبه به أو المتهم عن العمل مؤقتاً (المادة ١٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية السابق).

ويترتب على الحرمان حق تولي مناصب معينة أو المشاركة في أنشطة معينة (المادة ٥٠ من القانون الجنائي والمادة ٤١ من القانون الجنائي لعام ١٩٩٧)، وهو حرمان مفروض إلزامياً بسبب جرائم فساد، حظر مدى الحياة على تولي مناصب في الخدمة العمومية والهيئات الحكومية المحلية التابعة لمنظمات الدولة والمنظمات التي تملك فيها الدولة أكثر من ٥٠ في المائة من رأس المال، بما في ذلك الشركات القابضة الإدارية الوطنية، والشركات القابضة الوطنية، ومؤسسات التنمية الوطنية التي تكون الدولة من مساهميتها، وفروعها التي تملك فيها أكثر من ٥٠ في المائة من حصص الأصوات (حمل الأسهم)، والشخصيات الاعتبارية التي تملك فيها الشركات المذكورة أعلاه أكثر من ٥٠ في المائة من حصص الأصوات (حمل الأسهم).

وتشمل الظروف المخفّفة لفعل مجرّم الندم الحقيقي، وتسليم المرء نفسه، وتقديم المساعدة الفعّالة في الكشف عن الفعل المجرّم، والكشف عن المتواطئين الآخرين في ارتكابه، والبحث عن الممتلكات المكتسبة من ورائه (المادة ٥٣ (١) (ك) من القانون الجنائي السابق، والمادة ٥٣ (١١) من القانون الجنائي الجديد). وفي ظل ظروف استثنائية تُقلّص على نحو كبير مستوى الخطر العام لفعل مجرّم، وبناء على تعاون نشط من عضو من أعضاء عصابة إجرامية ما في الكشف عن جرائم ارتكبتها العصابة، يجوز للمحكمة أن تحكم بعقوبة أخف من تلك المنصوص عليها في المواد ذات الصلة، أو لا تطبق شكلاً إضافياً من العقوبة يُعتبر إلزامياً (المادة ٥٥ (١) من القانون الجنائي السابق، والمادة ٥٥ (٤) من القانون الجنائي الجديد).

ووفقاً للمادة ٦٥ من القانون الجنائي (السابق والجديد)، يجوز إعفاء شخص ارتكب جرماً جنائياً لأول مرة من المسؤولية على أساس الشخصية والسلوك الإيجابي بعد ارتكاب الجريمة.



ويجوز إعفاء شخص من المسؤولية بعد تنفيذ اتفاق إجرائي (المادة ٦٧ من القانون الجنائي) في شكل اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة أو ترتيب تعاون.

ووفقاً للملاحظات على المادتين ٣٦٧ و ٢٥٣ من القانون الجنائي (المادتان ٣١٢ و ٢٣١ من القانون الجنائي السابق)، يُعفى مقدم الرشوة من المسؤولية إذا أبلغ طوعاً سلطت إنفاذ القانون أو سلطة خاصة في الدولة بالرشو. ويمكن أن يؤدي عدم تحديد فترة إبلاغ في القانون الجنائي إلى إساءة استخدامه. وقد يؤدي الإعفاء التلقائي من المسؤولية إلى صعوبات في تقييم ذنب الراشي تقييماً مناسباً.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

تشمل التدابير الأمنية الخاصة بالخبراء والضحايا والشهود تقييد الحصول على معلومات عن الشخص، وضمان السلامة الشخصية، والأوامر التقييدية، والإدلاء بشهادة بالتداول بالفيديو (الفصل ١٢ من قانون الإجراءات الجنائية).

وينص قانون حماية الدولة للأشخاص المشمولين بدعاوى جنائية (٢٠٠٠) على حمايتهم الشخصية وحماية ممتلكاتهم وخصوصيتهم وتغيير مكان إقامتهم أو عملهم أو دراستهم، والمساعدة في العثور على وظيفة.

وكازاخستان طرف في الاتفاق الخاص بحماية المشمولين بدعاوى جنائية (٢٠٠٦) بشأن نقل محل إقامة الأشخاص المحميين إلى دول أطراف أخرى.

ولا تتضمن تشريعات كازاخستان أحكاماً مفصلة بشأن حماية المبلغين.

ويجوز لموظفين فصلوا بإجحاف بسبب الإبلاغ بحالات فساد أن يطعنوا في الفصل استناداً إلى قانون العمل (المادة ٢٢).

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

تخضع مصادرة ممتلكات يملكها شخص مُدان للمادة ٥١ ومواد من الجزء الخاص في القانون الجنائي. وبالنسبة إلى الأفعال المجرّمة ذات الصلة بالفساد في القانون الجنائي، تكون الممتلكات المكتسبة بسبل إجرامية أو المكتسبة باستخدام موارد متأتية عن سبل إجرامية والممتلكات التي ينقلها مدانون إلى ملكية أشخاص آخرين عرضة للمصادرة. غير أن القسم الخاص بجرائم الفساد لا يغطي كل الأفعال المجرّمة في الاتفاقية.

ولا ينص القانون الجنائي صراحةً على مصادرة دخل أو عائدات من ممتلكات متأتية من جرائم فساد.

وتتيح المادة ١٢١ من قانون الإجراءات الجنائية المصادرة الإجرائية للممتلكات المستخدمة في أفعال مجرّمة أو التي يُعتزَم استخدامها في مثل هذه الأفعال، بما في ذلك الأموال والأصول الأخرى المتأتية بسبب إجرامية.

ولا ينص القانون الجنائي صراحةً على مصادرة الممتلكات/العائدات المتأتية من جرائم الفساد التي نُقلت أو حوت إلى ممتلكات أخرى (مصادرة غير مباشرة)، أو على مصادرة القيمة النقدية المكافئة للممتلكات المعرضة للمصادرة.

ولا تُنظّم بوضوح مسألة حماية مصالح الأطراف الثالثة التي تحصل، بحسن نية، على ممتلكات معرضة للمصادرة.

وعُوّجت أوجه القصور المذكورة أعلاه علاجاً ناجحاً في المادة ٤٨ من الصيغة الجديدة للقانون الجنائي (سيدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨) الذي ينص على مصادرة الممتلكات ريثما تصدر إدانة من المحكمة، إذا كان المشتبه به أو المتهم خاضعاً لأمر توقيف دولي أو إذا انتهت الدعاوى الجنائية المرفوعة ضده نتيجة عفو أو انقضاء فترة التقادم أو في حالة الوفاة.

وتحكم المواد ١٦١ و١٦٢ و١٦٣ و١٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية حجز الممتلكات، الذي يقرره قاضي التحقيق بناءً على طلب المدعي العام (المادة ١٦١ من قانون الإجراءات الجنائية السابق).

وتُنظّم إدارة الممتلكات المحجوزة طبقاً للتعليمات الصادرة عن المحكمة أو عن الوكالات المسؤولة عن الادعاء والتحقيقات الأولية والتحريات وتحقيقات الطب الشرعي بشأن إجراءات مصادرة الأدلة المادية والوثائق وتسجيلها وتخزينها ونقلها وإتلافها في القضايا الجنائية والقضايا المدنية وقضايا الجرائم الإدارية، كما تخضع للمرسوم الحكومي المتعلق بقضايا معينة خاصة بتسجيل ممتلكات استولت الدولة عليها (قابلة لاستيلاء) لأسباب محددة وتخزين هذه الممتلكات وتقييمها ومواصلة استخدامها.

ويجوز أن تتلقى سلطات إنفاذ القانون معلومات تجارية ومصرفية ذات طابع سرّي (المادة ١٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية الجديد، كانت في السابق المادة ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية)، رهناً بتصريح من المدعي العام أو أمر من سلطات التحقيق لرفع دعاوى

جنائية أو أمر صادر من المحكمة. وخلال زيارة وطنية، لم يفد ممثلون عن سلطات إنفاذ القانون بمواجهة أي صعوبات في الحصول على مثل هذه المعلومات.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

يفيد الخبراء بأن التقادم الأطول مدة المنصوص عليه في القانون الجنائي يُطبق مع مراعاة العقوبة المفروضة وخطورة الجريمة، وأنه يكفي لخدمة مصالح العدالة. وتنص المادة ٧١ من القانون الجنائي على أن التقادم لا ينطبق على الأشخاص الذين يرتكبون جرائم فساد.

ولا تقتضي تشريعات كازاخستان مراعاة الأحكام التي صدرت في دول أخرى. بيد أن الحصول على معلومات عن إدانات من هذا القبيل منصوص عليه في اتفاقية مينسك بشأن المساعدة القانونية والعلاقات القانونية في المسائل المدنية والأسرية والجنائية (١٩٩٣).

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

تُنشئ المادة ٧ من القانون الجنائي ولاية قضائية على الأفعال المجرّمة المرتكبة في كازاخستان (الفقرة ١) وعلى السفن التي ترفع علم كازاخستان وعلى متن الطائرات الكازاخستانية (الفقرة ٣).

وبمقتضى المادة ٨ من القانون الجنائي، يخضع مواطنو كازاخستان الذين يرتكبون فعلاً مجرماً خارج كازاخستان للمسؤولية الجنائية إذا كان الفعل مجرماً في الدولة التي ارتكب فيها، شريطة ألا يكون هذا الشخص قد أُدين في دولة أخرى. ويخضع الرعايا الأجانب الذين يرتكبون فعلاً مجرماً خارج كازاخستان للمسؤولية الجنائية بموجب القانون الجنائي إذا كان الفعل المجرّم مناهضاً لمصالح كازاخستان أو وقع في ظروف تنص عليها معاهدة دولية، شريطة ألا يكون الرعايا الأجانب قد أُدينوا في دولة أجنبية.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

حدّدت كازاخستان سبلاً مختلفة لإزالة عواقب الفساد، بما في ذلك التعويض عن الضرر المعنوي أو المتصل بالملكية في الدعاوى المدنية أو الجنائية (الفصل ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية). وتُعتبر المعاملة المنجزة عن طريق فعل فساد باطلة، لأنها كانت ترمي إلى تحقيق غرض جنائي (المادة ١٥٧ من القانون المدني، والمادة ١٩ من قانون مكافحة الفساد). وخلال الزيارة الرسمية، قدمت كازاخستان أمثلة عن إلغاء نتائج مناقصات عامة وإنهاء عقود.

السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

الوكالة الوطنية للخدمة المدنية وشؤون مكافحة الفساد، المنشأة عام ٢٠١٤، سلطة مخصصة تابعة للدولة معنية بمكافحة الفساد ترفع تقارير إلى الرئيس. وتأخذ الوكالة زمام القيادة في مجالات الخدمة العمومية والتنسيق بين القطاعات وسائر الوظائف الخاصة بمكافحة الفساد. وأنشئت ضمن إطار الوكالة دائرة لمكافحة الفساد تتألف من وحدات تحقيق عملية بشأن الخدمة العمومية وهيئات لمكافحة الفساد تشارك في أنشطة ترمي إلى منع جرائم الفساد وتحريها وقمعها وكشفها والتحقيق فيها.

وفي مكتب المدعي العام، أنشئت أكاديمية لإنفاذ القانون توفر التدريب للالتحاق بالعمل في سلطات إنفاذ القانون.

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل ضمن إطار الوكالة المركز الوطني لإدارة شؤون الموظفين، وهو شركة مساهمة، وأكاديمية الإدارة العمومية التي يرعاها رئيس كازاخستان وتقدم برامج على مستوى الماجستير والدكتوراه ودورات تدريبية إلى الموظفين العموميين.

وبمقتضى المادة ٦ من قانون مكافحة الفساد، يتعين على جميع السلطات العمومية والموظفين العموميين مكافحة الفساد ضمن نطاق اختصاصاتهم.

وإلى جانب الوكالة، تتولى وزارة الداخلية ولجنة الأمن الوطني ووزارة المالية مكافحة الفساد بواسطة تدابير إنفاذ القانون. وفي شتى أقسام مكتب المدعي العام، كلفت جمعيات الموظفين والموظفين بالتركيز على مكافحة الفساد.

وخلص الخبراء الذين أجروا الاستعراض، وقد أخذوا في الحسبان المعلومات التي قدمت لهم، إلى أن ثمة حاجة إلى مواصلة تحسين تدريب الموظفين على الصعيدين التخصصي والمهني.

ويتعين على هيئات عمومية محددة (ديوان مراجعة الحسابات، ولجنة الرقابة المالية التابعة لوزارة المالية) نقل المعلومات المتعلقة بالفساد إلى وكالات إنفاذ القانون.

وبموجب قانون خدمات إنفاذ القانون وقانون سلطات الشرطة المالية في كازاخستان، يحق لمسؤولي إنفاذ القانون الحصول على المعلومات والمواد اللازمة.

ويجري تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد ضمن إطار نظام مشترك بين الوكالات لتبادل المعلومات فيما بين سلطات إنفاذ القانون واللجنة الرئاسية المعنية بمكافحة الفساد ومجلس تنسيق دوائر مكافحة الفساد واللجنة البرلمانية المعنية بمكافحة الفساد في مجال الأعمال التجارية.

ويُنظَّم التعاون بين المؤسسات المالية ووكالات إنفاذ القانون فيما يتعلق بجرائم الفساد بواسطة قانون مكافحة تقنين (غسل) العائدات الإجرامية وتمويل الإرهاب (٢٠٠٩) الذي يحدّد البروتوكول الخاص بالتصدي للصفقات المشبوهة.

ويُكافأ المواطنون الذين يُبلغون سلطات إنفاذ القانون عن جرائم الفساد، بما في ذلك بواسطة خط هاتفي للاتصال المباشر وبريد إلكتروني، بمكافأة مالية واحدة (المرسوم الحكومي رقم ١٠٧٧ المؤرخ ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٢). وقد وفّرت كازاخستان إحصاءات بشأن قضايا جنائية وإجراءات إدارية بوشرت على أساس تقارير وردت عبر الخط الهاتفي للاتصال المباشر.

## ٢-٢- الإنجازات والممارسات الجيدة

إجمالاً، فيما يلي أبرز الإنجازات والممارسات الجيدة في سياق تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية:

- اعتماد تعديلات على القانون الجنائي تُجرّم جرائم الفساد وفقاً لمقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- نهج تشريعي جديد بشأن عقوبات جرائم الرشوة، حيث تُحتسب الغرامة بأضعاف قيمة الرشوة.
- اعتبار كل أنواع الجرائم الإدارية والجنائية جرائم أصلية لأغراض غسل الأموال.
- فرض حظر إلزامي مدى الحياة على تولي مناصب في الخدمة العمومية ومناصب في الشركات التي تشارك فيها الدولة في حالة الإدانة بجرائم الفساد.
- عدم تطبيق التقادم بالنسبة لمن يرتكبون جرائم فساد.
- إمكانية إبرام اتفاقات إجرائية مع المشتبه بهم والمتهمين بجرائم فساد، كآلية لتسهيل الكشف عن جرائم الفساد والتعاون مع سلطات إنفاذ القانون.
- وضع نظام مشترك بين الوكالات في عام ٢٠١١ لتبادل المعلومات فيما بين سلطات إنفاذ القانون.

## ٢-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

من شأن الخطوات التالية أن تعزّز التدابير القائمة حالياً لمكافحة الفساد:

- مواصلة بذل الجهود لإيجاد سبل لتجريم الوعد بالرشاوى وعرضها، مع مراعاة خصوصيات المبادئ القانونية الجنائية لكازاخستان.
- النص على المسؤولية عن إعطاء الرشاوى لصالح أطراف ثالثة في القانون الجنائي.
- النص على اعتبار المزايا غير المرتبطة بالملكية رشاوى في القانون الجنائي.
- مواصلة بذل الجهود لإيجاد سبل لتجريم طلب الرشاوى، مع مراعاة خصوصيات المبادئ القانونية الجنائية لكازاخستان.
- مواصلة تعريف الموظفين العموميين وفقاً لمقتضيات المادة ٢ من الاتفاقية.
- مواصلة بذل الجهود لوضع تعريف واضحة للموظفين العموميين لدولة أجنبية أو منظمة دولية.
- النظر في إمكانية اعتبار العاملين بأيّ صفة في مجال الأنشطة الاقتصادية أو المالية أو التجارية في منظمات القطاع الخاص معرضين للتورّط في أفعال مجرّمة متصلة بالرشو التجاري.
- النظر في إمكانية تحديد عقوبة لارتكاب الرشو التجاري في شكل غرامة، تُحتسب بأضعاف قيمة الرشوة، قياساً على العقوبة المحددة لأشكال أخرى من الرشو.
- النظر في إمكانية تجريم تحويل أحد الموظفين العموميين ممتلكات شخص آخر اتّمن عليها كعنصر جريمة منفصل في القانون الجنائي.
- مع مراعاة خصوصيات المبادئ القانونية الجنائية لكازاخستان، مواصلة بذل الجهود لإيجاد سبل لتجريم الوعد بمزية غير مستحقة أو عرضها بهدف التحريض على الإدلاء بشهادة زور أو التدخل في الإدلاء بشهادة أو التدخّل في تقديم الأدلة في دعوى فيما يتعلق بارتكاب جريمة.
- مواصلة بذل الجهود لإنشاء نظام يقضي بالمسؤولية الإدارية الفعالة للشخصيات الاعتبارية عن ارتكاب أيّ نوع من أنواع جرائم الفساد الخاضعة للتجريم بمقتضى الاتفاقية، كحد أدنى، بما في ذلك غسل عائدات جرائم الفساد.
- النظر في إمكانية تعديل صيغة النقطة ٢ من الملاحظات على المادة ٣٦٧ من القانون الجنائي والنقطة ١ من الملاحظات على المادة ٢٥٣ من القانون الجنائي، بوضع الصيغة "تعتبر إفادة الأشخاص طوعاً لسُلطات إنفاذ القانون أو سلطات

عمومية خاصة بإعطاء الرشوة قبل معرفة الهيئة المختصة بحصول الرشوة ظرفاً يعفي الشخص من المسؤولية الجنائية "محل الصيغة" يعفى شخص أعطى رشوة من المسؤولية الجنائية، إذا أبلغ ذلك الشخص طوعاً سلطات إنفاذ القانون أو السلطات العمومية الخاصة بإعطاء الرشوة"، مما يقضي على إمكانية سوء استخدام هذه الأحكام، ويسمح بإجراء تقييم مناسب لمستوى التعاون والظروف التي تخفف ذنب مقدم الرشوة، تبعاً للحالة قيد التناول.

- النظر في إمكانية اعتماد تشريعات تنظم بالتفصيل آلية توفير الحماية للأشخاص الذين يقدمون معلومات عن جرائم الفساد.
- مواصلة بذل الجهود لتحسين التدريب التخصصي والمهني للمدعين العامين الذين يشرفون على قضايا فساد، والمحققين التابعين لوكالات إنفاذ القانون المعنيين بقضايا فساد.

### ٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

وفقاً للمادة ٤ (٣) من دستور كازاخستان، يكون للمعاهدات الدولية التي صدقت عليها كازاخستان الأسبقية على قوانين كازاخستان. وتُطبق أحكام المعاهدات الدولية تطبيقاً مباشراً، باستثناء القواعد التي تستلزم أحكاماً إضافية لتنفيذها في التشريعات الوطنية. ويجوز تطبيق القواعد الإجرائية المنصوص عليها في الفصل الرابع من الاتفاقية تطبيقاً مباشراً. واعتمد مكتب المدعي العام تعليمات بشأن تنظيم رقابة الادعاء العام على تطبيق التشريعات لدى تنفيذ التعاون القانوني الدولي.

وخلال الزيارة الوطنية، لوحظ بصورة خاصة غياب أمثلة عملية عن القيام بتسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية على أساس الاتفاقية.

### ٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧) يخضع تسليم المجرمين في كازاخستان للمادتين ٤ و ١١ من الدستور والاتفاقات الدولية المناسبة والفصل ٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٩ من القانون الجنائي. ويتخذ المدعي العام أو نائبه قرارات بشأن تسليم المجرمين على أساس نتائج عملية تحقق فيما يتعلق

بالتسليم، ويجوز الطعن في هذه القرارات أمام المحكمة العليا (المادتان ٥٩١ و ٥٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية).

ولا يُسمح بتسليم المجرمين في حال عدم اعتبار السلوك جرمًا (المادة ٥٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية). ويُسمح بتسليم المجرمين إذا كان القانون ينص على السجن مدة لا تقل عن عام واحد فيما يتعلق بأحد الأفعال المجرّمة التي يُطلب على أساسها تسليم المجرم أو كان قد حُكم على الشخص بالسجن ولا تقلّ المدة المتبقية لاستكمال تلك العقوبة عن ستة أشهر (المادة ٥٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية).

وشرحت كازاخستان أنّ الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية تُدرج تلقائيًا، عن طريق الإشارة إليها، في كل المعاهدات الثنائية التي تتعلق بتسليم المجرمين التي توقع عليها كازاخستان.

ويمكن إتاحة تسليم المجرمين عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل (المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية). وقد أعلنت كازاخستان، بعد تصديقها على الاتفاقية، أنها ستستخدم هذه الاتفاقية كأساس قانوني للتعاون بشأن تسليم المجرمين مع سائر الدول الأطراف في الاتفاقية. ويرد الحكم عينه في قانون كازاخستان بشأن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ولا يوجد في كازاخستان حكم بشأن إجراء تسليم ميسر للمجرمين. وبالإشارة إلى المادة ٤٤ (٩) من الاتفاقية، يجوز تسريع وتيرة معالجة طلب تسليم مجرمين.

وبموجب المادتين ٥٨٧ و ٥٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية، يجوز أن تحتجز كازاخستان شخصاً طُلب تسليمه، وأن تبقية قيد الاحتجاز فترة تصل إلى ٤٠ يوماً. وعملاً بالمادة ٥٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية، يجوز لكازاخستان توقيف شخص مطلوب تسليمه من أجل تسليمه في غضون ١٢ شهراً من تاريخ احتجازه.

وعمقتضى المادة ١١ من الدستور والمادة ٥٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٩ من القانون الجنائي، لا يمكن تسليم مواطن كازاخستاني إلى دولة أجنبية ما لم ينص اتفاق دولي على غير ذلك (يوجد على الأقل معاهدة ثنائية واحدة من هذا القبيل). وعندما يستند الرفض إلى أسباب ذات صلة بالمواطنة في كازاخستان، يؤكد مكتب المدعي العام استعداده لإجراء ملاحقة قضائية بموجب المادة ٥٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية. ويجوز أن تنفذ كازاخستان حكماً صدر في الدولة الطالبة أو ما تبقى من فترة قضاؤه (المادتان ٦٠١ و ٦٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية).



وتطبق المادة ٤٤ (١٤) من الاتفاقية مباشرةً. وتحمي المادة ٥٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية حقوق الشخص المطلوب تسليمه.

وتطبق المادة ٤٤ (١٥) من الاتفاقية مباشرةً على طلبات التسليم الواردة على أساس الاتفاقية. ويُحظر تسليم المجرمين في حال وجود أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص المطلوب قد يُحاكم لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو العضوية في فئة اجتماعية أو المعتقدات السياسية (المادة ٥٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية).

وتشارك كازاخستان في معاهدات متعددة الأطراف بشأن التعاون في مسائل تسليم المجرمين، بما في ذلك اتفاقية مينسك واتفاقية كيشيناو بشأن المساعدة القانونية والعلاقات القانونية في المسائل المدنية والأسرية والجنائية (٢٠٠٢). وأبرمت كازاخستان ١٤ معاهدة دولية.

وينظم الفصل ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية (الفصل ٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية السابق) تسليم شخص مُدان. وكازاخستان عضو في اتفاقية رابطة الدول المستقلة بشأن نقل المحكوم عليهم بالسجن من أجل مواصلة تنفيذ العقوبات (١٩٩٨). وأبرمت كازاخستان تسع معاهدات ثنائية.

ويمكن نقل الإجراءات الجنائية إلى دولة أخرى (الفصل ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية؛ والمادتان ٥٢٧ و ٥٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية السابق) إذا رُفض تسليم الشخص إلى كازاخستان. ولا ينظم قانون الإجراءات الجنائية نقل الإجراءات الجنائية بغية التطبيق السليم للعدالة عندما تمس القضية، مثلاً، عدة ولايات قضائية.

#### المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

تُقدّم المساعدة القانونية على أساس المعاهدات الدولية أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل (القسم ١٢ من قانون الإجراءات الجنائية، والقسم ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية السابق).

وينظر مكتب المدعي العام في طلبات تقديم المساعدة القانونية فيما يتعلق بالإجراءات السابقة للمحاكمة، وفيما يتعلق بإجراءات المحاكمة ذاتها لدى نظرها من جانب المحكمة العليا.

وأفادت السلطات في كازاخستان بأن المساعدة القانونية تُقدّم إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك في قضايا جرائم الشخصيات الاعتبارية. ولا تُعد ازدواجية التجريم شرطاً إلا في حالات الطلبات المقدمة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل. ولا ينطبق هذا الشرط على الطلبات المقدمة بموجب الاتفاقية (المادة ٥٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية).

ويجوز تقديم المساعدة القانونية المتبادلة لمعظم الأغراض في إطار التطبيق المباشر للاتفاقية. وتنظم المادة ٥٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية استبانة العائدات الإجرامية وتعقبها وتجميدها. وتتناول المادة ٥٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية الحفاظ على سرية المعلومات المنقولة دون طلب مسبق إلى دول أطراف أخرى في الاتفاقية.

وأكدت كازاخستان إمكانية تطبيق الفقرات ٩-٢٩ من المادة ٤٦ فيما يتصل بالدول الأطراف التي لم تُبرم معها أيُّ معاهدات ثنائية بشأن المساعدة القانونية. وتشمل المادتان ٥٧٤ "النقل المؤقت" و ٥٧٥ "أمر حضور شخص موجود خارج كازاخستان" من قانون الإجراءات الجنائية الفقرات ١٠ و ١١ و ١٢ من المادة ٤٦ من الاتفاقية.

ويشكل مكتب المدعي العام السلطة المركزية في كازاخستان لأغراض المادة ٤٦ من الاتفاقية. وتُقبل اللغتان الكازاخستانية والروسية في طلبات تقديم المساعدة القانونية.

ويجوز أن تقبل كازاخستان طلباً من الطرف الطالب بواسطة الفاكس أو وسيلة اتصال إلكترونية أو غيرها، وذلك بمقتضى المادة ٥٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية. ويخضع تنفيذ الطلب لشرط تأكيد إرساله أو نقل الوثائق الأصلية. وتُقبل الطلبات المنقولة عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، أو المنقولة شفهيًا ويليها تأكيد خطي.

وتتفق الشروط المتعلقة بمحتوى الطلبات وشكلها (المادة ٥٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية) مع المادة ٤٦ (١٥) من الاتفاقية.

ويُسمح بتطبيق القانون الإجرائي للدولة الطالبة وبتسيير الأعمال الإجرائية عبر رابط فيديو (المواد ٥٦٦ و ٥٧٦ و ٥٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية).

وترد أسباب رفض تقديم المساعدة القانونية في المادة ٥٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية، وهي متفقة عموماً مع المادة ٤٦ (٢١) من الاتفاقية. وتبلغ السلطة المختصة في كازاخستان الطرف الطالب بأسباب الرفض وشروط إعادة النظر فيه (المادة ٥٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية).

وقبل رفض طلب ما، يجوز إجراء مشاورات بالاستناد إلى المادة ٤٦ (٢٦) من الاتفاقية والمادة ٥٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

وتتحمل كازاخستان تكاليف تقديم المساعدة القانونية، باستثناء النفقات المترتبة على أمر حضور مشاركين في دعاوى جنائية إلى إقليم الطرف الطالب وضمن سلامتهم وإجراء تقييمات الخبراء ونقل الشخص المطلوب تسليمه (المادة ٥٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية).

وكازاخستان طرف في اتفاقيات متعددة الأطراف بشأن المساعدة القانونية (على سبيل المثال اتفاقية مينسك واتفاقية كيشيناو). وأبرمت كازاخستان سبع عشرة معاهدة ثنائية بشأن المساعدة القانونية في المسائل الجنائية.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة (المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

كازاخستان طرف في اتفاقات بشأن التعاون في مجال مكافحة الفساد (انظر القائمة المرفقة طيه).

ومكتب المدعي العام عضو في الاتفاق الخاص بالتعاون بين مكاتب المدعين العامين في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في مجال مكافحة الفساد، وفي خمسة اتفاقات ثنائية مع مكاتب مدعين عامين في دول أخرى.

وتعتبر كازاخستان الاتفاقية أساس التعاون مع الدول الأطراف الأخرى.

ووحدة المراقبة المالية في كازاخستان عضو في مجموعة إيغمنت لوحدة الاستخبارات المالية. وقد أبرمت هذه الوحدة ١٠ مذكرات تفاهم ثنائية بشأن التعاون مع وحدات الاستخبارات المالية في دول أجنبية.

ويُجرى تبادل المعلومات على المستوى العمليتي بواسطة المستشارين القانونيين في السفارات وضباط الاتصال في مكتب المدعي العام في الاتحاد الروسي ووزارة الداخلية في الاتحاد الروسي ووزارة الداخلية في جمهورية قيرغيزستان.

وتنص المادة ٥٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٦٣ من اتفاقية كيشيناو على إمكانية إجراء تحقيقات مشتركة.

ويجوز لسلطات إنفاذ القانون أن تستخدم أساليب التحري الخاصة (المادة ١١ من قانون عمليات الشرطة). كما يجوز الاضطلاع بإجراءات التحقيق في كازاخستان أو دول أخرى على أساس التشريعات والمعاهدات الدولية (على سبيل المثال المادة ١٠٨ من اتفاقية كيشيناو).

### ٣-٢- الإنجازات والممارسات الجيدة

إجمالاً، تعتبر النقاط التالية إنجازات وممارسات جيدة في إطار تنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية:

- اعتماد تعديلات في قانون الإجراءات الجنائية تعزز لائحة تنظيمية أكثر اكتمالاً وتفصيلاً بشأن تقديم المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالاتفاقية، ولا سيما استبانة العائدات الإجرامية وتجميدها وتعقبها ومصادرتها، وإمكانية الاضطلاع بالأعمال الإجرائية المطلوبة في طلبات المساعدة القانونية عبر رابط فيديو، وتشكيل أفرقة تحقيق مشتركة.
- تأكيد التعليمات الخاصة بتنظيم رقابة الادعاء العام على تطبيق التشريعات لدى إنفاذ التعاون القانوني الدولي باعتبارها تديراً يحسن كثيراً من فعالية جهود دوائر الادعاء العام في سبيل تقديم المساعدة القانونية الدولية.
- مشاركة كازاخستان في اتفاقات إقليمية ومتعددة الأطراف وثنائية بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية، بما في ذلك مكافحة الفساد.
- مشاركة كازاخستان في عدد من الاتفاقات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف الحكومية الدولية والمشاركة بين الإدارات في مجال مكافحة الفساد، والتي تشمل جرائم فساد بصورة خاصة.
- إمكانية قبول طلب تقديم المساعدة القانونية المشتركة من الطرف الملمس بالفاكس أو وسائل الاتصال الإلكترونية أو غيرها، وكذلك بوسائل شفوية يليها تأكيد خطي كتدبير لضمان مزيد من الفعالية في تقديم المساعدة القانونية.

### ٣-٣ - التحدّيات التي تواجه التنفيذ

يمكن أن تشكل التوصيات التالية إطار عمل لتعزيز الإجراءات التي اتخذتها كازاخستان في سبيل مكافحة الفساد وتثبيتها:

- تحت رعاية لجنة الإحصاءات القانونية والسجلات الخاصة، مواصلة الجهود المبذولة لجمع معلومات إحصائية وعملية عن أمثلة للتعاون الدولي على مكافحة الفساد واستخدامها سعياً إلى تحسين تقييم فعالية آليات التعاون في هذا الصدد.
- النظر في إمكانية وضع إجراءات لتسليم المجرمين المعجّل وتبسيط المتطلبات الإثباتية فيما يتصل بالطلبات المقدمة بمقتضى الاتفاقية، على نحو يتماشى مع المادة ٤٤ (٩) من الاتفاقية.

- النظر في إمكانية نقل إجراءات الملاحقة القضائية بشأن فعل مجرّم طبقاً للاتفاقية إلى دول أطراف أخرى، عندما يكون هذا النقل لصالح إقامة العدالة على النحو السليم، لا سيما في القضايا التي تمس عدة ولايات قضائية، بغية تركيز الادعاء.
- مواصلة تعزيز التعاون على نحو فعال مع سلطات إنفاذ القانون في الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية غير دول الرابطة المستقلة بموجب المادة ٤٨ من الاتفاقية، بما في ذلك إقامة اتصالات مباشرة لتبادل معلومات عملية.
- النظر في إمكانية إبرام اتفاقات إضافية مع دول أخرى أطراف في الاتفاقية في مجال استخدام أساليب التحري الخاصة للتحقيق في جرائم الفساد.